الفصل السادس

الديمقراطية والنضال من أجلها

المحتويات:

١ ـ الديمقراطية

٢ ـ النضال من أجل الديمقراطية

٣ ـ كيف يساهم المجتمع المدني في الديمقراطية في إريتريا

obeikandl.com

لم تعد الديمقراطية مطلبا ملحا للشعوب المطحونة، والتى تعانى من ديكتاتورية الحكومات، بل صارت مطلبا دوليا، وإنسانيا عاما. ولهذا فإن من الأهمية بمكان أن نتحدث عن الديمقراطية، وأهم ألياتها، نعنى التعددية السياسية والحزبية.

ولهذا فسوف نخصص الفصل السادس للحديث عن الديمقراطية، والفصل السابع للحديث عن التعددية السياسية والحزبية، وذلك حتى نرسخ القيم التى تعبر عنها الديمقراطية فى عقول أبناء وطننا الإريترى، قبل أن نوغل فى تحليل الحالة الإريترية.

الديمقراطية:

مفهوم الديمقراطية:

عندما نتحدث عن مفهوم الديمقراطية، فإننا نقصد به هنا معناه المتداول في عصرنا والذى ينصرف بالذهن إلي الكيفية التي تمارس بها السلطة أساسا، إلي نوع خاص من العلاقات بين «حقوق الإنسان والمواطن» لحق التعبير الحر وفق انتخاب الحاكمين ومراقبتهم... الخ[1].

وإن كلمة مفهوم الديمقراطية قديمة فهي كلمة يونانية، وتعني كما هو معروف وشائع.. حكم الشعب نفسه بنفسه.

فالديمقراطية الراسخة لن تتحقق بدون استعادة التوازن المفقود بين قوة الفكر وقوة المال، بين القوة المستنيرة والقوة الغاشمة، وبين منطق العقل وحماقة الجهل. هذا التحدي مطروحاً على كل فرد منا يؤمن حقا بإريتريا وطنا للديمقراطية[2].

---

(١) محمد عابد الجابرى: نظام القيم في الثقافة العربية، الشرق الأوسط.

(٢) صلاح الدين حافظ: مسؤولية المعارضة.. ومستقبل الديمقراطية ص ٩٨ - القاهرة ١٩٩٣.

فالديمقراطية الحقة، لا تعني حرية القلة في استلاب حقوق الأغلبية، لكنها تعني تحقيق مصلحة المجموع في تناغم وتناسق اقتصادي واجتماعي سياسي، يوازن بين مصالح الطبقات والفئات وتعني حل مشكلات المجتمع بالحوار الذي يفصل بين أصحاب المصالح الحقيقية وبين قوى الضغط وأصحاب الأصوات الأعلي؛ وليس كل ما يردده أبواق السلطة من أن آراءهم وأفكارهم هي الصائبة وغيرها كذب وخداع. وإنما بالحوار الديمقراطي المتكافيء المفتوح والرشيد تستطيع إريتريا أن تتخطي فخ العنف والتدمير المنصوب، لتصل إلي الصيغة الأفضل لبناء مجتمع الديمقراطية والرخاء، في إطار من التوازن السياسي والاجتماعي والتنوع الثقافي تستطيع به أن تواجه تحديات المستقبل، وهي: تحدي تدعيم الاختيار الديمقراطي بالممارسة العملية الحرة السليمة، وبحق كل الفصائل في بناء أحزابها وتنظيماتها، بدبلا عن حكم الفرد أو الدكتاتورية الحزبية، وتحدي بناء التنمية العادلة لمواجهة التخلف الاجتماعي الذي تعاني منه البلاد، وتحدي الاستقرار الأمني، والأزدهار. وهذا كله لايتم إلا بالديمقراطية، والتنمية والعدل الاجتماعي.

وعندما نطالب بالديمقراطية لا نطالب بالمستحيل، بل هو حق مشروع للجميع وتمشيا مع المواجهة العالمية الطاغية، وبنفس التغيير الديمقراطي بدلاً من مواجهة التغيير الثوري أو الانقلاب كما نشاهده اليوم في أفريقيا والتي أصبحت سمة من سمات «الحكم الدكتاتوري الذي لا يزول إلا بالعنف أو بإراقة الدم»، في المناداة بالديمقراطية كخيار وأسلوب في حياتنا فكراً وسلوكاً وممارسة، فالديمقراطية السليمة هي إحدي أهم مفاتيح حل مشاكلها واليوم وقبل الغد.

والنضال من أجل الديمقراطية يؤمن بالتغير السلمي والهادي، وعبر تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، والتي تتضح دائماً من خلال الحوار المفتوح، ليس فقط بين الحاكم والمحكوم، ولكن أيضا بين الفئات الاجتماعية والقوي السياسية في المجتمع، والتي تؤمن بالشرعية الدستورية والقانون وتعمل في ظلهما ولا يحدث ذلك إلا بتوافر حقائق وقناعات ومباديء أساسية، يجدر إتاحة الفرصة أمامها للتبلور والظهور في وضح النهار وإهمها:

١ - إقرار حقوق الإنسان الأساسية التي جاءت في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان - ١٩٤٨، والتي سبق للإسلام قبل غيره أن بشر بها قبل ١٤٠٠ سنة، وهي حقوق أصبحت اليوم مكتوبة في كل الدساتير والقوانين ولكن المهم ليس تدوينهما، إنما الأهم هو تطبيقها.

٢ - الاعتراف بالتعددية السياسية الفكرية والدينية والثقافية، وبالتالي فمن هذا المفهوم إقرار مبدأ تداول السلطة بين الفئات والقوى السياسية في المجتمع، علي أسس سليمة واحتكاماً للتصويت الحر النزيه.

٣ - إطلاق حرية الرأي والتعبير من خلال صحافة ووسائل إعلام حرة، تعبر عن هذا التفاعل بين فئات المجتمع، وتنشر بحرية هذه المباديء الأساسية.

٤ - القبول بحق الشعب - فئات وطبقات وأفراداً ومنظمات - في المشاركة في صنع القرار، وتوجيه سياسة الدولة دون احتكار للحكم والسلطة.

٥ - الفصل الواضح بين السلطات، وتحديد المسئوليات وبخاصة

للمؤسسات المختلفة وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية الوطنية - حتي لا نتعرض كغيرنا من البلاد الأفريقية إلي روح المغامرة وشهوة الاستيلاء علي الحكم بالقوة، عند أول احتكاك أو اختبار جدي للممارسة الديقراطية.

وهنا، يجدر بنا أن نشير إلي أن كثيرين سوف يقولون إن هذ المباديء النظرية الخمسة التي أوردتها في سياق هذا الحديث تنزع للمثالية، وتقلد الليبرالية الغربية، وإنها بعيدة عن الواقع الإريتري، وإنها تتجاهل حقائق الأوضاع وتقفز فوقها، وتحولها لنضج سياسي واقتصادي فكري لم يتحقق في الديقراطية الغربية إلا عبر قرون، لكننا نناقش بأنه عل الرغم من الاختلافات التاريخية والأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية، وعلي الرغم من اعترافنا بكل عوامل التخلف الكامنة في أعماق بلادنا، فإن هناك حقا قانونياً آخر هو قانون تراكم الخبرة والمعرفة والتجارب، الذي استفادت منه شعوبًا غيرنا وعلينا أن نستفيد منه.

وهناك بعض الأصوات التي تنادي بأن علينا لكي نحقق التحول الديقراطي أن ننتظر عشرات السنين، وهذا ليس بصحيح مع احترامي لوجهة نظرهم مهما كانت الأسباب، أو الرؤية التي ينشدون إليها، والصحيح حقا أن نبدأ من حيث انتهي الآخرون لا من حيث بدأوا..

وإني أعلم أن هذه إشكالية خلافية، لها أنصارها ومؤيدوها ولها مخالفوها ومعارضوها وخاصة في هذه المرحلة من تضالنا الوطني. ولكن طرحها للحوار والاجتهاد المستنير إيجابي في حد ذاته، سيعود حتما إلي تلمس الطريق نحو الديمقراطية الحقيقية في إريتريا والتي مارسها شعنبا منذ الأربعينيات في بداية نمو الحركة الوطنية في إثناء معارك حق تقرير المصير وكانت إيجابيات هذه الأحزاب أكثر من سلبياتها والتي كان لها

دور في بناء الوحدة الوطنية، وإقرار مبدأ الاستقلال الوطني الإريتري والمحافظة علي وحدته، ولذلك ففي اعتقادي أن نبدأ من حيث انتهي شعبنا في هذا المجال لأن إريتريا أعرق بلد أفريقي في ممارسة الديمقراطية عن غيرها من الشعوب الأفريقية - بأستثناء مصر - فهل نبدأ الخطوة الأولي في طريق الألف ميل، أم نركن إلي الاستسلام بالتغيب والتجهيل والتسطيح علي قولنا، ونعيش أسري الماضي والتاريخ القديم؟!

فأين نحن من خريطة المتغيرات العالمية؟! ماذا أعددنا وطنيا لكي نلحق بقطار عصر المتغيرات؟! أم أننا لازلنا نعيش أوهام الماضي، بينما الجميع يتطلع إلي آفاق المستقبل؟ ليتنا نفعل بإرادتنا الحرة، قبل أن يجبرنا الآخرون أو يسرقها منا غيرهم من هواة السلطة بل قبل أن يأتينا التغير والتحول رغم إرادتنا الديمقراطية التي ننادي بها والتي تنادي بها شعوب العالم، والتي كافحت من أجلها جماهير غفيرة في الشرق والغرب وأفريقيا، والتي توصلت إليها بعض الشعوب بعد صراع مرير مع الطغاة، أريقت فيه دماء وسقط فيه ضحايا بالألوف، بل بالملايين، كما في أوروبا الشرقية وغيرها، وهي بحق الوسيلة المقبولة لكبح جماح الحكم الفردي، وتقليم أظافر التسلط السياسي، الذي ابتلت به شعوبنا في العالم الثالث.

إن جوهر الديمقراطية - أن يختار الناس من يحكمهم ويسوي أمرهم، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لايعرفونها ولايدرون عنها.

فإذا عارضها بعضهم مع الأسف كان جزاؤه التشريد والتنكيل، بل التعذيب والتقتيل[1].

(١) فهمي هويدي: الإسلام والديمقراطية ص ١٣٦، مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة سنة ١٩٩٣.

هذا هو جوهر الديمقراطية الحقيقي التي وجدت البشرية لها صيغا وأساليب عملية، مثل الانتخاب والاستفتاء التام وترجيح حكم الأكثرية، وتعدد الأحزاب السياسية وحق الأقلية في المعارضة وحرية الصحافة واستقلال القضاء... الخ.

الديمقراطية في الإسلام:

ومن روائع القرآن: أنه ربط بين الطغيان وانتشار الفساد الذي هو سبب هلاك الأمم ودمارها، كما قال تعالي: أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ۝٧ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ ۝٨ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ۝٩ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ ۝١٠ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ ۝١١ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ ۝١٢ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ۝١٣ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ۝١٤ (١).

وقد عبر القرآن عن «الطغيان بلفظ العلو» ويعني به الاستكبار والتسلط علي خلق الله بالإذلال والجبروت. كما قال تعالي عن فرعون:

إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ ۝٣١ (٢).

إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ۝٤ (٣)

---

(١) قرآن كريم: سورة الفجر، الآية ٦ -١٤.
(٢) قرآن كريم: سورة الدخان، الآية ٣١.
(٣) قرآن كريم: سورة القصص، الآية ٤.

ولم يقتصر القرآن - حملته علي الطغاة المتألهين وحدهم، بل أشرك معهم أقوامهم وشعوبهم الذين اتبعوا أمرهم، وساروا في ركابهم، وأسلموا لهم أزمتهم، وحملهم المسئولية معهم.

ويقول سبحانه عن عاد قوم وهود: { وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ }(١).

ويقول جل شأنه عن قوم فرعون: { فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ }(٢).

وإنما حمل الشعوب المسئولية أو جزءا منها؛ لأنها هي التي تصنع الفراعنة والطغاة، وهو ما عبر عنه عامة الناس في أمثالهم، قالوا: قيل لفرعون: ما فرعنك؟ قال: لم أجد أحداً يردني! وهكذا.

وأكثر من يتحمل المسؤولية مع الطغاة هم «أدوات السلطة»، الذين يسميهم القرآن «الجنود»، ويقصد بهم «القوة العسكرية» التي هي أنياب القوة السياسية وأظافرها، وهي السياط التي ترهب الجماهير إن هي تمردت أو فكرت في أن تتمرد.

ويقول القرآن في هذا الصدد: { إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ }(٣)، { فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ }(٤).

---

(١) قرآن كريم: سورة هود، الآية ٥٩.
(٢) قرآن كريم: سورة الزخرف، الآية ٥٤.
(٣) قرآن كريم: سورة القصص، الآية ٨.
(٤) قرآن كريم سورة القصص، الآية ٤٠.

والسنة النبوية حملت كذلك علي الظلمة الجبابرة، الذين يسوقون الشعوب بالعصا الغليظة، وإذا تكلموا لا يرد أحد عليهم قولا، فهم الذين يتهافتون في النار تهافت الفراش، كما حملت علي الذين يمشون في ركابهم، ويحرقون البخور بين أيديهم، وهم أعوان الظلمة[1]. ونددت السنة بالأمة التي ينتشر فيها الخوف، حتي لاتقدر أن تقول للظالم: يا ظالم.

فعن أبي موسي أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال: «إن في جهنم وادياً، وفي الوادي بئر، يقال له «هبهب» حق علي الله أن يسكنه كل جبار عنيد»[2]. وعن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم فقد تودع منهم»[3].

كما جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة لازمة، بل جعل أفضل الجهاد كلمة حق تقال عند سلطان جائر، ومعني هذا أنه جعل مقاومة الطغيان والفساد الداخلي أرجح عند الله من مقاومة الغزو الخارجي، لأن الأول كثيراً ما يكون سبباً للثاني.

فليس الحاكم في الإسلام سلطة معصومة، بل هو بشر يصيب ويخطيء، ويعدل ويجور، ومن حق عامة المسلمين أن يسددوه إذا أخطأ، ويقوموه إذا أعوج[4].

وهذا ما أعلنه أعظم حكام المسلمين بعد رسول الله صل الله عليه

---

(١) فهمي هويدى: الاسلام والديمقراطية ص ١٣٩ ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة سنة ٩٣.

(٢) حديث شريف: رواه الطبراني بإسناد حسن.

(٣) حديث شريف: رورو أحمد في السند.

(٤) نفس المصدر السابق ١٤٠.

وسلم، الخلفاء الراشدون المهديون الذين أمرنا بتتبعهم، يقول الخليفة الأول أبو بكر في أول خطبة له: «أيها الناس، إني وليت عليكم ولست بخيركم، فإن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني علي باطل فسددوني.. أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته، فلا طاعة لي عليكم».

ويقول الخليفة الثاني عمر الفاروق: «رحم الله امرءاً أهدي إلي عيوب نفسي»، ويقول: «أيها الناس من رأي منكم في أعوجاجاً فليقومني..» ويرد عليه واحد من الجمهور فيقول: والله يا ابن الخطاب لو رأينا فيك أعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا وترد عليه امرأة وهو فوق المنبر، فلايجد غضاضه في ذلك، بل يقول: «أصابت امرأة وأخطأ عمر»! ويقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لرجل عارضه - فأصر: «أصبتَ واخطأتَ» « وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ »[1].

وهكذا، فإن عدالة السماء والعقائد الدينية وعلي رأسها الإسلام، قد سبقت الديمقراطية بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها. ولكنه ترك التفصيلات لاجتهاد المسلمين. وفق أصول دينهم ومصالح دنياهم، وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان، وتجدد أحوال المسلمين[2]، وميزة الديمقراطية أنها اهتدت خلال كفاحها الطويل مع الظلمة والمستبدين من الحكام والأنظمة الشمولية إلي صيغ ووسائل، تعتبر إلي حد ما إلي اليوم أمثل الضمانات لحماية الشعوب من شك المتجبرين.

---

(١) قرآن كريم: سورة يوسف، الآية ٧٦.

(٢) فهمي هويدي: مصدر سابق، ص ١٤٠.

الديمقراطية ودولة الحق:

لقد قدمت الديقراطية نفسها في العصور الحديثة علي أنها أمثل نظام للحكم.. نظام يتحقق في انبثاق السلطة من الشعب، وتستمد السلطة مشروعيتها من الاقتراع العام، ويتحقق فيه توازن «الفصل» بين السلطات الثلاث[1] الرئيسية للمجتمع، وتضمن فيه الحقوق والحريات الأساسية للمواطن وعلي رأسها حريات التعبير والانتماء. وتعتبر الديمقراطية أقل الأنظمة الحاكمة سوءاً، وهي تعتبر دولة الحق والقانون من وجهة نظر الليبرالية.. وهذه الأخيرة هي نموذج الدول العقلانية بالكامل، إذ أنه تقوم علي سلطة تحترم الحريات الفردية والجماعات وتمجد كرامة الإنسان وتحترم القانون، وتضمن لكل أفرادها جميع الحقوق العينية والحريات في دولة الحق والقانون، ويبلغ الفصل بين السلطات مداه، ومثلما أن القانون يضمن سلطة الدولة والواجبات المفروضة علي الأفراد؛ فإن الشق الأول من التسمية (الحق) يعني ضمان حقوق كافة الأفراد والجماعات، بل إنه يسمح بتأخير الحقوق وإيجاد سلطة مضادة تحميها، كالأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني (الاقتصادية والسياسية والثقافية) وتنظيمات المجتمع الأهلي(٢).

النضال من أجل الديمقراطية:

يجب أن يكون من بين الأهداف الرئيسية للنضال من أجل الديمقراطية، هدف إعداد مجتمع ديمقراطي سياسي قابل للاستمرار، من

---

(١) السلطات الثلاث: السلطة التنفيذية - السلطة التشريعية - السلطة القضائية.

(٢) محمد سبيل: هل الدولة الديمقراطية دولة الحق؟ الحياة، العدد ١٢٣٩٠، بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩

الأحزاب السياسية الديمقراطية وأجهزة الحملات الانتخابية، التي تتنافس علي السلطة عبر انتخابات دورية حرة وعادلة وسليمة.

كيف يساهم المجتمع المدني في الديمقراطية؟[1]:

وهذا يتطلب النضال من أجل الديمقراطية، والقيام بإعداد مجتمع ديمقراطي سياسي قابل للاستمرار، من الأحزاب السياسية الديمقراطية وأجهزة الحملات الانتخابية التي تنافس علي السلطة عبر انتخابات دورية وحرة وسليمة، والديمقراطية تحتاج أيضا إلي بناء مجتمع مدني تعددي ينبض بالنشاط والحيوية. ومن دون مجتمع مدني لا تستطيع الديمقراطية أن تتطور وتتحصن.

وكما هو معروف، أن مجتمعا مدنيا قويا لقادر علي المساهمة في تعزيز الديمقراطية بوسائل عديدة؛ من أجل ضبط سلطة الدولة وتعديلها. تشكل مجموعة قوية من الاتحادات المستقلة ووسائل الإعلام.

وحين تسيطر الدولة علي وسائل الإعلام، لا يعود هناك مجال للكشف عن مساوئها والفساد فيها. وحين تكون وسائل الإعلام ببساطة، ضعيفة ومتخلفة من الناحية المهنية، دون أن تكون عرضة للخطر القانوني والمضايقات المستمرة، فإن الديمقراطية تتعرض للاختلال.

---

(١) تعريف الديمقراطية كنظام للحكم له ثلاثة معالم رئيسية.

أ - المنافسة الشاملة علي سلطة الدولة من خلال انتخابات نظامية وحرة ومنصفة.

ب - الإفساح في المجال علي نحو موسع أمام الحصول عل حق المشاركة السياسية بحيث لايصار إلي استبعاد أية فئة اجتماعية من الراشدين.

جـ - توفر الحريات المدنية والسياسية، حرية الرأي والصحافة والتجمع والتقيد بحكم القانون، بالحد الذي يكفل أن تكون المنافسة والمشاركة علي الصعيد السياسي هادفتين وجديرتين بالثقة.

كما أن وجود مجموعة كبيرة من الفئات التي تصر علي حقوقها والبارعة في وسائلها لفرض مصالحها، يمنع السلطة من الوقوع تحت سيطرة مصلحة فئة واحدة، ويجبر الدولة علي الرضوخ لمحاسبة مواطنيها، وعلي التجاوب مع مطالبهم واهتماماتهم[1]. وتتمثل هذه المجموعات الفاعلة - في المنظمات الجماهيرية، مثل: رجال الأعمال والمنتجين، واتحادات العمال، النقابات المهنية، واتحاد الفلاحين، واتحادات الطلاب والشباب، واتحاد المرأة، كل هذه النقابات والفئات تستطيع أن تمارس الضغوط في سبيل مصالحها المختلفة، كذا المنظمات العرقية والثقافية والدينية.

هذه الأنماط من التنظيمات تسهم، انطلاقاً من طبيعتها الخاصة ومن أهدافها، في توطيد الديمقراطية بأساليب متعددة ومن خلال دعواتها الصريحة لتعزيز الديمقراطية، وفي الوقت نفسه من خلال ما تلجأ إليه من إجراءات ديمقراطية لتداول الآراء والمشاركة علي الصعيد الجماهيري، والتي توظفها ضمنيا لتحقيق تلك الغاية.

وتستطيع الاتحادات المستقلة كما أوضحنا، المساهمة في تكريس الديمقراطية، إذا كانت في شؤونها الخاصة تحكم ذاتها بواسطة الإجراءات الديمقراطية، وبالطبع تحترم وتعزز الأفكار الديمقراطية حول المشاركة والتسامح والتعاون والمحاسبة والانفتاح والثقة في أن بإمكان أي اتحاد أن يصبح «مدرسة حرة كبيرة» من أجل الديمقراطية إذا كان يغرس هذه الأفكار، وهكذا، فإن المجتمع المدني الذي يتجاوز هذه الأفكار باستمرار،

(١) لاري دايموند: النضال من أجل الديمقراطية التعددية في العالم النامي، دار الساقي، الطبعة الأولي، بيروت، ١٩٩٥.

لا يعد حليفا للديمقراطية مهمايكن تنظيمه مستقلا وناشطا. وهنا يحضرنا سؤال: كيف تكون الديمقراطية فعالة بجانب ما تقدم ذكره؟

وتحقيقا لهذا الهدف ولكي تكون الديمقراطية فاعلة، يتوجب العمل بها علي مستوي القمة كما علي مستوي القاعدة أيضاً، علي مستوي أداة الحكم الإقليمي والمحلي. ويتطلب التدريب الفعال والعمل المكثف للقياديين مع مجموعات صغيرة من الأفراد لفترات طويلة، ولا تكفي أن يتعلم الناس قيمة الديمقراطية فقط، ولكن أيضاً أهمية تلطيف حدة الولاء الحزبي، وبالتالي، احترام الأحزاب ووجهات النظر المختلفة.

وخلاصة القول: أن الديمقراطية تتطلب من المواطنين مجموعة خاصة من القيم والتوجهات السياسية: مثل الاعتدال، والتسامح واللطف والفعالية والمعرفة والمشاركة. ويتطلب أيضاً إيماناً عاما بشرعية الديمقراطية وكمبدأ عام بأن الديمقراطية هي أفضل شكل ممكن من أشكال الحكم يمكن إقامته في وطنهم، وترسيخ سيادة القانون، واحترام القوانين الديمقراطية والمحافظة عليها[1].

إن الديمقراطية هي الضمان من السلطة المطلقة التي ينهجها الحكام- في الدول النامية بادعائهم سلطة التشريع والتنفيذ معاً - مما يفتح لهم باب الطغيان ويمكنهم من استعباد الأفراد والشعوب، عن طريق العبث بالقوانين والدساتير الوهمية التي يفرضونها علي شعوبهم، بحجة أن مصدرها الدولة، التي يستطيع كل طاغية أن يسيطر علي حكمها بانقلاب عسكري، أو عصبية قبلية أو عنصرية أو طائفية أو حزبية[2].

---

(١) لاري دايموند: مصادر الديمقراطية، دار الساقي - بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٣.

(٢) توفيق محمد الشناوى «دكتور»: أعلي مراتب الديمقراطية «الشوري»، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٦.

فكما هو معروف، فإن أقصي ما وصلت إليه الدساتير العصرية هو فرض احترام الحريات الإنسانية للأفراد والشعوب، وجعلها حدودا لسلطات الحكام وقيودا دستورية علي سلطات الدولة، وأن الديمقراطية تتفق مع الشوري. وكما هو واضح، فإن الشوري في الإسلام أساسها حقوق الإنسان الفطرية وحرية الأفراد والشعوب، التي قررتها شريعة الإسلام الإلهية وعقيدة التوحيد الفطرية قبل وجود الدولة، فهي التي تنشيء الدولة وليست الدولة هي التي تقرها، ولذلك فرض القرآن الكريم الشوري في المجتمع المكي قبل إنشاء الدولة، وجعل حرية الرأي للأفراد والجماعات هي الأصل في تكوين المجتمع قبل إنشاء الدولة والانتماء إليها.

وأنشئت الدولة وسلطانها بعد ذلك «بالشوري» كمؤسسة سياسية لحماية تلك الحريات، فهي إنما تنشأ نتيجة للإرادة الجماعية التي قررتها الشوري وأنشأتها ووضعت لها الأساس الذي تسير عليه، فالشوري تجعل الحرية هي الأصل في المجتمع؛ لأنه تفرض احترام الإدراة المشتركة للجماعة التي مارست حريتها في تقرير مصيرها وتنظيم أمورها وإقامة حكومتها بالشوري.

ونخص بالذكر منها حرية الحقوق والحريات الإنسانية والضوابط الاخلاقية ومن هنا، نستطيع أن نقول إن الشوري هي إسهام أفراد المجتمع وتعاونهم بالتشاور الحر قبل اتخاذ القرارات، فهي تضمن لهم جميعا بما فيهم الطوائف والأقليات حق الحوار الحر، ومناقشة الحجج والمبررات التي يقدمها جميع المشاركين في الحوار؛ لأنه حوار يدور حول القيمة الموضوعية لكل رأي وحجته ومدي تحقيقه لمباديء الحق والعدل.

ومعني ذلك، أن الشوري هي منهاج واضح وصريح لضمان سيادة القيم الأساسية والمثل السامية في الشريعة الإلهية، وأهمها في نظرنا مبدآن أساسيان هما: الحرية التي لا توجد شوري بدونها، والعدالة؛ التي تتخذ أساسا لترجيح رأي علي رأي آخر، هذان المبدآن هما أساس حجة القرار الصادر عن الشوري، وهما لذلك أكبر الضمانات التي تحمي الحريات من طغيان السلطات واستبدادها، حتي ولو كانت هذه السلطات تمثل الأغلبية - تمثيلاً صحيحا أو زائفًا كما يحدث في أغلب الأحوال[1].

إن الله سبحانه وتعالي عندما فرض علينا أن يكون الأمر شوري، أراد بذلك أن ينبه الذين يشاركون في الحوار قبل القرار أو بعده إلي أنه يجب علي كل منهم أن يقنع الآخرين أن رأيه من الناحية الموضوعية هو الأقرب للحق والعدل الذي تفرضه الشريعة والعقيدة.

قال تعالي: { وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ }[2]

صدق الله العظيم

وقال تعالي: { فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ }[3]

وهكذا، فإن الديقراطية لا تتعارض مع الدولة القويه ذات السلطة

---

(١) توفيق محمد الشتاوى: مرجع سابق، ص ٣١.
(٢) قرآن كريم: سورة الشوري، الآية ٣٨.
(٣) قرآن كريم: سورة آل عمران، الاية ١٥٩

الراسخه والقانون السائد المحترم، والهيبة المؤثرة، ولا تقوم إلا في مناخ ديمقراطي، وعبر مؤسسات مدنية نشطة، وفي ظل حرية الرأي والتعبير السائدة، أما الدولة التي تكبت الحريات وتقهر الرأي وتمارس الدكتاتورية- تحت أي مسمي وبأي شكل - وتخضع الرأي وتحجب حرية الصحافة، فهي دولة خائفة مهتزة غير واثقة من ممارستها التي لاتنسجم مع مباديء الديمقراطية. مثل هذه الدولة حتما لاتصمد أمام نسمة هواء، فما بالك بالريح العاصفة. وفي اعتقادي أن البديل الذي نعتقد في صحته وسلامته علي المدي القصير والبعيد أيضاً، هو حتمية التواؤم والتوافق والتناسق، بين قوة الدولة وسلطتها، وبين ديمقراطية العمل والممارسة وحرية الصحافة والرأي والتعبئة، في إطار العدل الاجتماعي والتسامح الفكري الذي يملأ البطون ويحرك الإبداع في وقت واحد، بدون اقتحام الجيش كآلة للقهر، وحماية السلطة الدكتاتورية فالجيش منوط به مهمة مقدسة أخري وهي مسئولية حماية المجتمع والدفاع عن الوطن.

وهكذا بمقتضي ذلك كله أن يصبح المجتمع بكل ثقله في الساحة، ومكلفا في كل حين بالتصويب والتصحيح لكل عوج يراه، وبالتنادي للأمر بالمعروف إذكاء للتعاون علي البر والتقوي، ومن ثم، فالسلطة ليست وحدها في الساحة، وإنما إلي جوارها مجتمع حي لا تغمض له جفن وله دور إزاء ما يجري، وإلا استحق عقاب الله ولعنته.

وخلاصة القول: إن الخلايا النشطة في هذا المجتمع، قد بدأت تفيق وتتحرك وتنشط بين الجماهير الأريترية. وخاصة الموجودة في الخارج حيث بدأت تستعيد عافيتها، بعد طول غياب أو تغييب، وإن هذا التحرك يجري في المسار الإيجابي الراغب في تدعيم الديمقراطية ودفعها لمزيد من

الأزدهار ولذلك يجب ألاّ تنزعج السلطات الحاكمة في إريتريا من هذه الصحوة، بعكس ما يراه صغار المنتفعين وكبار المزايدين من الراكبين لكل موجة، المصفقين لكل موكب[1].

(١) مصدر سابق، ص ١٥٨.

obeikandl.com